التحولات الطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أوسلو

حسن لدادوة

تسعى هذه الورقة إلى تقديم قراءة في التغيرات على البنية الطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وربطها بالتغيرات في البنية الاقتصادية التي تتشكل ضمن الشرط الاستعماري، مع وجود سلطة فلسطينية تقوم ببعض المهام الدولانية. وتشمل القراءة نقاش السياسات الطبقية والوعي الطبقي.

وتنطلق هذه الورقة من افتراض أن التحليل الطبقي ما زال يحتفظ بقدرته على فهم التباين في واقع المجتمعات الإنسانية المعاصرة. ويشمل ذلك التفاوت في توزيع الثروة (القوة الاقتصادية) والرفاه، وتوزيع القوة السياسية، والمكانة الاجتماعية. ويساهم التحليل الطبقي في فهم التباين في ثقافة وسلوك الجماعات المختلفة في المجتمع.

1) تشكيلة كولونيالية

تشكل التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الشرط الذي تجري فيه التحولات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بما فيها التحولات الطبقية. ولا يمكن فهم هذه التحولات دون وضعها في سياقها الاجتماعي- التاريخي.

وتنطلق هذه الورقة من تشخيص الواقع الفلسطيني بوصفه حالة استعمارية تقليدية، يجري الصراع فيها ما بين المستعمِر (الصهاينة)، والسكان الأصليين (العرب الفلسطينيون) على الوجود ذاته. وتنطلق هذه الورقة من تعريف هذه التشكيلة بوصفها بنية رأسمالية كولونيالية حسب منطق مهدي عامل. وعليه من الصعب فهم البنية الطبقية وتحولاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة خارج إطار هذه العلاقة الاستعمارية. فقد أدت السياسات الاستعمارية التي خضع لها الفلسطينيون في كل من فلسطين المستعمرة منذ العام 1948، وفلسطين المستعمرة منذ العام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وديناميكيات مقاومتها، إلى توليد نظام طبقي خاص. ويتطلب فهمها الانطلاق من تعايشها التبعي مع الاقتصاد الصهيوني، وفي إطار التفتت الاجتماعي (الشرذمة) التي ولدتها ديناميكيات الصراع.

وفيما يلي بعض الملاحظات المهمة لفهم التحولات في البناء الطبقي في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أوسلو (المالكي وآخرون، 2018):

1. يمثل المجتمع الفلسطيني حالة استثنائية بما يحمله من خصائص تميزه عن المجتمعات العربية المجاورة، وهذه الخصوصية ناتجة عن تشرذمه السكاني والجغرافي الذي سببته النكبة عام 1948. فالمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمثل سوى جزء من المجتمع الفلسطيني الأكبر والذي تم تدميره وتشتيت سكانه تاريخيا. كما أن انفصال السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية عن سكان قطاع غزة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وخضوعهم لنظامين سياسيين مختلفين، الأردن ومصر على التوالي، قد ولد اختلافات هامة في الأبنية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقتين. واستمرت هذه الحالة بعد أوسلو. وفي الوقت ذاته لا يمكن إهمال التفاعل بين هذه المكونات في فهم البناء الطبقي والسياسات الطبقية.

2. ولدت عملية أوسلو ومرافقاتها آليات مهمة لإعادة إنتاج الطبقات والنظام الطبقي. فمن جهة أدى وجود سلطة فلسطينية والتوجه نحو البناء المؤسساتي إلى توسع كبير في شرائح الطبقة الوسطى، ونمو شرائح جديدة من الطبقة العليا، وولد آليات للتزاوج ما بين الرأسمال الفلسطيني في الشتات، والرأسمال المحلي، وبيروقراطية السلطة المؤقتة.

3. شكل تطور المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاستعمار خلفية التحولات الطبقية بعد أوسلو. فقد تأثرت الشرائح الاجتماعية بعد عام 1967 بالسياسات الإسرائيلية وساهمت الظروف الجديدة في إحداث تغييرات هامة على البنية الطبقية في المجتمع الفلسطيني، وكان للاستعمار الصهيوني وسياساته وقعا متباينا على الشرائح الاجتماعية المختلفة، فتعززت قوة بعض الشرائح الاجتماعية، بينما ضعفت أخرى. وولدت الصلات السياسية والاقتصادية بإسرائيل شرائح اجتماعية جديدة؛ كالمقاولين الذين يزودون إسرائيل باليد العاملة، وكبار التجار والوكلاء الذين يوزعون المنتوجات الغذائية ومواد البناء والمنسوجات الإسرائيلية في أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أعطي هؤلاء وكالات تجارية لشركات إسرائيلية أو أجنبية وأصبحوا يشكلون تدريجيا شريحة من «الأغنياء الجدد». ويتحكم المستعمر بتحديد العناصر الأساسية لتلك الشريحة من خلال تقديم التسهيلات ومنحها تراخيص وامتيازات اقتصادية لم تكن ممكنة للآخرين.

4. وتوسعت قاعدة الطبقة العاملة المستخدمة في الأسواق الإسرائيلية المكونة من الفلاحين واللاجئين. وأخذ حجم الطبقة العاملة بالازدياد سريعا لتشمل شرائح اجتماعية متنوعة. فعلاوة على الفلاحين السابقين وفقراء اللاجئين، جذبت أسواق العمل الإسرائيلية أعدادا متزايدة من الحرفيين وصغار التجار والموظفين الذين تراجعت أوضاعهم الاقتصادية، بالإضافة إلى خريجي الجامعات العاطلين عن العمل، وأعداد متزايدة من ربات البيوت والأطفال الذين التحقوا ببعض الأعمال الزراعية الموسمية. لقد عملت هذه الشرائح في إسرائيل في ظل شروط عمل جائرة تحكمها شروط الفصل العنصري المهني، وتقييد إمكانية الحركة، وغياب الحماية القانونية. وكانت تتحدد فرص عملهم على الأغلب في وظائف متدنية ومنعهم من العمل في وظائف أخرى. وفي ظل تلك الشروط، لم يكن للمستوى التعليمي لهؤلاء العمال أي تأثير على فرص عملهم الممكنة.

5. وتتوسط تلك الشريحتين مجموعات اجتماعية من الطبقة الوسطى والمتمثلة بصغار التجار (تجار المفرّق)، وأصحاب الكفاءات المتعلمة من الأكاديميين ومن الأطباء والمحامين والمهندسين ومعلمي المدارس والموظفين المستخدمين في القطاعات الحكومية وغير الحكومية وبعض المؤسسات الأجنبية كالأونروا. وكان لهذه الشرائح دور مركزي في تسيير شؤون المجتمع الفلسطيني وفي مواجهة سلطات الاحتلال الإسرائيلي ونفوذه.

6. أدى ظهور الاتجاهات التجانسية وما رافقها من اختفاء الأشكال العلنية للتمايز الطبقي في المجتمع الفلسطيني في تلك الفترة إلى تعزيز المواقف الأيديولوجية والثقافة السياسية الداعية إلى المساواة الاجتماعية والتضامن المجتمعي في مواجهة الاحتلال، والتي كانت تجد مبرراتها في تفاقم المخاطر الوجودية الذي يمثله الاحتلال وممارساته على الأرض. ونمّا الخطاب السياسي للفصائل الفلسطينية هذه المظاهر خلال هذه الفترة.

7. وفَّر اتفاق أوسلو البيئة السياسية الملائمة لإعادة صياغة علاقة السيطرة الاستعمارية التي فرضتها إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة بما يتلاءم مع التغير في استراتيجيات السيطرة الاسرائيلية؛ من سيطرة مباشرة إلى سيطرة بالوكالة، ومن تحكم مباشر إلى تحكم عن بعد بالسكان الفلسطينيين مع بقاء السيطرة المباشرة على الأرض والمياه والحدود. وتأتي هذه التغيرات في إطار تعزيز نظام التحكم والسيطرة والرقابة الشاملة والمحكمة الذي طوره الاحتلال الإسرائيلي

فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة منـذ العـام 1967. وتدريجيـا أصبحـت التغييـرات فـي سياسـات السـيطرة التـي اعتمدتهـا إسـرائيل أكثـر صرامـة وشـمولية. وتلعـب المسـتعمرات الصهيونيـة دورا مهمـا فـي نظـام السـيطرة والتحكـم والإخضـاع هـذا، إضافـة إلـى دورهـا فـي نهـب الأرض والمـوارد الفلسـطينية وتفكيـك الحيـز المكانـي والاجتماعـي. وترافـق ذلـك مـع اسـتخدام مكثـف لنظـام الحواجـز والإغلاقـات المتبـع فـي الضفـة الغربيـة.

2) خصائـص الاقتصـاد الفلسـطيني بعـد أوسـلو:

يتسـم الاقتصـاد الفلسـطيني فـي الضفـة الغربية وقطـاع غـزة بعـد اتفـاق أوسـلو بتعمـق تبعيتـه للاقتصـاد الإسـرائيلي، وتجزأتـه، وتعمـق اختلالاتـه البنيويـة، وترسـخ طابعـه الريعـي، وزيـادة اعتماده علـى التحويـلات الخارجيـة، وتضخـم قطاعـه العـام، وضعـف القـدرة علـى توليـد فـرص عمـل. ويسـهم النظـام الاقتصـادي فـي بلـورة البنـاء الطبقـي فـي المجتمـع. وسـنركز علـى الخصائـص ذات الأثـر المباشـر فـي البنـاء الطبقـي وفـي السياسـات/ الممارسـات الطبقيـة.

تعمُق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي:

أبقـى المسـتعمر سـيطرته علـى مفاتيـح التحكـم فـي الاقتصـاد الفلسـطيني. فهـي تسـيطر علـى 62% مـن أراضـي الضفـة الغربيـة (المنطقـة المسـماة ج)، وتضـم هـذه المنطقـة معظـم الأراضـي الخصبـة، وفيهـا المـوارد الأساسـية، وهـي ضروريـة للتطـور العمرانـي، وتطويـر البنيـة التحتيـة. وأبقـى سـيطرته علـى المعابـر الدوليـة وحولـت سياسـة الإغـلاق إلـى أمـر دائـم فـي الحيـاة الفلسـطينية، وهـي تـكاد تحتكـر التجـارة الخارجيـة الفلسـطينية، وتتحكـم بالتجـارة الداخليـة مـن خـلال نظـام الإغـلاق الـذي فرضتـه فـي الضفـة الغربيـة (معهـد أبحـاث السياسـات الاقتصاديـة الفلسـطيني- مـاس أ، 2005: 23).

وقـد أدت عمليـة أوسـلو إلـى تسـريع عمليـة إضعـاف الاقتصـاد الفلسـطيني عبـر إدخـال ديناميكيـات جديـدة عليـه زادت مـن وهـن القاعـدة الاجتماعيـة الاقتصاديـة المتآكلـة، وزادت مـن هشاشـته (Roy, 1999: 64). فعندمـا يتـم تحقيـق مكاسـب اقتصاديـة، يتـم عكسـها بسـرعة وسـهولة، فهـي تفتقـر لاسـتدامة، كمـا أنهـا تكـون مرهونـة بتدفـق التحويـلات الخارجيـة وتخفيـف الإجـراءات الاسـرائيلية. ومـا يميـز المشـهد الاقتصـادي الفلسـطيني الفقـر وتراجـع المؤشـرات الاقتصاديـة العامـة.

اقتصاد مقيد ومجزأ

لقـد عمـق تـزاوج عمليـة الإغـلاق واتفاقيـات اوسـلو عمليـة شـرذمة الاقتصـاد الفلسـطيني، والـذي سـبق للمسـتعمر فـرض واقـع الشـرذمة

عليه خلال سنوات سيطرته الطويلة. وقد تعمق تحول الاقتصاد الفلسطيني إلى جزر متباعدة، لا يخضع الكثير منها إلى سيطرة السلطة الفلسطينية. ورسخت عملية الشرذمة الجغرافية من التشظي الاقتصادي. وفي هذا المجال تعمق الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وغيرت من مسار تطور كلا المنطقتين، وقد ترسخ ذلك بعد الانقسام الذي حل بالساحة السياسية الفلسطينية منذ العام 2007، وتلاشت العلاقات التجارية بين قطاع غزة مناطق الـ 1948. وكذلك فصلت الضفة الغربية عن القدس، وسرعت عملية تهويد القدس، وجرى تعقيد عملية الانتقال بين المنطقتين من خلال حواجز مادية (معابر وجدار الفصل) وإدارية (نظام التصاريح والإغلاقات).

ويغلب على المنشآت الفلسطينية في الضفة والقطاع الطابع الصغير والعائلي (من حيث الملكية والتشغيل). وحسب بيانات تعداد المنشآت 2017 فإن 88.6% من المنشآت صغيرة تشغل أقل من 5 عاملين، وفقط 1.4% من المنشآت تشغل 20 عاملا أو أكثر. و88% من المنشآت فردية (يملكها شخص واحد)، و2.6% شركات عادية وعامة، و3.6% مساهمة خصوصية و0.5% شركات مساهمة عامة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018: 23، 31). ومع ذلك فقد ظهر عدد من المؤسسات والمنشآت الكبيرة بعد أوسلو، والتي تشغل مئات العمال، خاصة في مجال الخدمات.

تعمُق الاختلالات البنيوية وترسُخ الطابع الريعي للاقتصاد الفلسطيني

تعمقت التشوهات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني، والتي تتمثل في ضعف البنية التحتية، وتشكل فجوة مزمنة في المصادر ناتجة عن أن الاستهلاك الخاص أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، (ويزيد الانفاق الاستهلاكي النهائي عن الناتج المحلي بحوالي 33.9%) (ماس ب، 2005: 24) ، واحتكار إسرائيل للتجارة الخارجية، وزيادة عجز الميزان التجاري حيث يجري تغطية الزيادة في الطلب من خلال الاستيراد، واعتماد نسبة كبيرة من الأيدي العاملة على سوق العمل الإسرائيلي، وهذه النسبة خاضعة للاعتبارات الإسرائيلية، وتقديمها «تسهيلات» كما تسميها للفلسطينيين، وهذا أضعف العلاقة بين انتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الفلسطيني، وإضعاف العلاقة بين الانتاج والاستهلاك، كما أن الترابط بين القطاعات الاقتصادية ضعيف، وضعف القطاعات الانتاجية، وضعف التنوع الصناعي، والذي يغلب عليه الطابع الحرفي، ونقص خدمات المساعدة الفنية والبحث والتطوير (ماس أ، 2005: 24).

وفي هذا المجال أصبح الاقتصاد الفلسطيني بعد العام 1994 أكثر نزوحا نحو القطاعات الخدمية والانشاءات على حساب القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. فقد ارتفعت حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وتراجعت

حصة الزراعة والصناعة.

وتزداد أهمية التحويلات الخارجية في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وتشمل تحويلات العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتحويلات المغتربين الفلسطينيين، والمساعدات الخارجية. ويعتمد أداء الاقتصاد الفلسطيني بدرجة كبيرة على تدفق هذه التحويلات. ولعبت هذه التحويلات دورا مركزيا في تخفيف المصاعب الاقتصادية التي عصفت بالمجتمع الفلسطيني خلال العقدين الماضيين (سعد، 2015).

قطاع حكومي متضخم وضعيف الفاعلية

يعمل أكثر من خمس العاملين في القطاع الحكومي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019: 32). واستُخدم التوظيف في القطاع العام كآلية للتخفيف من البطالة من جهة، وكمكافأة للولاء السياسي من جهة أخرى. وساهم الانقسام في تضخيم القطاع الحكومي، وفي ترسيخ خضوع آليات عمله للاعتبارات الحزبية الضيقة.

في الوقت ذاته، نشأت في إطار السلطة الفلسطينية عملية تحالف بين الرأسمال الفلسطيني والبيروقراطية الحاكمة، خاصة شقها الأمني، وترجم ذلك في بناء قطاعات محمية من الاقتصاد الفلسطيني، مثل الاحتكارات (تجارة الأسمنت، البترول، السجائر، إلخ). وقد سهلت الاتفاقيات نشوء هذه الاحتكارات كونها الأكثر كفاءة في المطالبة بالتخليصات الجمركية. وتضم هذه الاحتكارات السلطة والقطاع الخاص المرتبطين على نحو خاص بتأمين خدمات أمنية وسلع أخرى (فرسخ، 2012: 488).

عجز الاقتصاد الفلسطيني عن توليد فرص عمل ملائمة وانتشار الفقر.

عجز الاقتصاد الفلسطيني عن توليد فرص عمل كافية، وهذه نتيجة منطقية لاقتصاد أسير ومحاصر. وفي الوقت ذاته فإن المتغيرات الديمغرافية تشير إلى توقع زيادة متصاعدة في الطلب على العمل، وذلك نتيجة للتركيبة العمرية الفتية للمجتمع الفلسطيني من جهة، وتزايد نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة رغم ضعفها حتى الآن.

ويدعم ذلك التوجهات التالية: فمن المتوقع أن تزداد نسبة من هم في سن العمل (16-64 سنة)، على حساب تراجع نسبة صغار السن. وأيضا تزداد نسبة الإقبال على التعليم العالي، خاصة في أوساط الفتيات، مما يعني زيادة كبيرة متوقعة في نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة. يضاف إلى ذلك معدلات النمو السكاني الكبيرة (مواطن، 2010). وهذا يعني أن البطالة ستتركز في أوساط الشباب، والمتعلمين، والنساء، خاصة الخريجات.

تُشكّل ظاهرة الفقر (وهي اللفظ الملطف للفجوة الطبقية) واحدة من التحديات الأساسية التي تواجه المجتمع الفلسطيني، نتيجة

انعكاساتها وتأثيراتها التي تطال شرائح واسعة في المجتمع الفلسطيني، وهي من المؤشرات المهمة (كما البطالة، فهاتان ظاهرتان مترابطتان) على حيوية المجتمع، وفاعلية الاستراتيجيات والسياسات التي يعتمدها على المستويات المختلفة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

3) معايير التمايز الطبقي

تشكل هذه المسألة محور النقاش بين التوجهات النظرية المختلفة. ويعتبر التنظير الماركسي في هذا المجال محور النقاش، فالنقاشات حول الطبقة والتحليل الطبقي تتراوح ما بين محاكاة أو نقد ونقض له. ويركز التحليل الماركسي على علاقات الإنتاج، وتحتل علاقات الملكية مكانة رئيسية في هذا التحليل. ولا يهمل هذا التحليل العلاقات ذات الطابع التنظيمي أو علاقات التبادل. ويهتم التحليل الماركسي بدينامية العلاقات بين الطبقات، أي أن الطبقات تتبلور من خلال بلورة مصالحها ووعيها بهذه المصالح (عبد المعطي، 2001).

من جانب آخر تؤثر علاقات التبادل (الدخل ومستويات المعيشة) في السياسات أو الممارسات الطبقية، لذا لا بد من أخذها بعين الاعتبار في رسم الحدود والتفاعل بين الطبقات. وربما يفيد في هذا المجال تطوير دليل للثروة لاستخدامه في رسم خرائط الطبقات ميدانيا.

ومن جانب ثالث ربما يفيد الأخذ بعين الاعتبار تصنيفات بورديو لأنواع الرأسمال في تتبع آليات التجاذب والصراع الطبقي. فتصورات الأفراد والجماعات عن أوضاعهم الطبقية مهمة في فهم ممارسات هذه الطبقات والشرائح الطبقية.

ومن البديهي أن فهم آليات تجاذبات وصراعات الطبقات الاجتماعية يتم في إطار عام من توزيع مصادر القوة المختلفة في المجتمع، وآليات ممارستها. فعلى سبيل المثال تحتل الدولة الزبائنية دورا مهما في آليات الحراك الاجتماعي، وفي آليات إعادة إنتاج الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة من خلال آليات المكافأة والاستثناء.

4) ملاحظات على التحولات الطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أوسلو:

يمكن رصد التحولات التالية في البناء الطبقي في الضفة الغربية وقطاع غزة، انطلاقا من المعايير السابقة، وانطلاقا من الواقع الاستعماري الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني في هذه المنطقة.

البرجوازية الكبيرة (الطبقة العليا الحاكمة):

أوجدت أوسلو تغيرات مهمة: أوجدت السلطة الفلسطينية، ما يعني إيجاد آلية لإنتاج وإعادة إنتاج شريحة مهمة من البرجوازية الكبيرة، وهي البرجوازية البيروقراطية، التي توسعت من حيث العدد والنفوذ، وخلق آلية مهمة للمزاوجة بين شرائح البرجوازية الكبيرة؛ وفرت إعطاء السلطة الفلسطينية مهمة إدارة الاقتصاد المحلي (تحت سقف أوسلو) فرصة لزيادة تأثير الرأسمال الفلسطيني في الخارج (الشتات) في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووفرت فرصة لتزاوج هذه الشريحة مع البرجوازية حديثة النشأة في السلطة الفلسطينية، والرأسمالية المحلية. وأوجدت تكتلات اقتصادية ذات أثر سياسي، لعبت فيها الرأسمالية الفلسطينية في الشتات الدور المركزي؛ وأصبح «المجتمع الدولي والمانحين» فاعلين رئيسيين في الاقتصاد والسياسة الفلسطينية، سواء من خلال الترتيبات المؤسسية لإدارة مرحلة أوسلو، أو من خلال التمويل الذي توفره هذه المؤسسات (دول، ومؤسسات دولية، ومنظمات ممولة)، وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في اتجاهات التغير في البناء الطبقي (من خلال توجيهاتها المباشرة، أو من خلال السياسات العامة للسلطة الفلسطينية).

وتتكون البرجوازية الفلسطينية الكبيرة من تزاوج بين شرائح متعددة:

- نخب سياسية واقتصادية جديدة، تميزت باحتكارها للمناصب الإدارية والسياسية العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية،
- شريحة من الأغنياء الجدد تداخلت وتشابكت مصالحها مع النخبة السياسية الحاكمة والنخب الاقتصادية أو الشريحة البرجوازية المحلية.
- البرجوازية المحلية، التي راكمت ثرواتها في الداخل. ومنها شريحة كبار مالكي الأراضي والتي حولت نشاطها إلى العقارات والخدمات بصورة رئيسية.
- البرجوازية الفلسطينية التي تتركز استثماراتها في الخارج، وأعادت فرض حضورها من خلال استثمارها المباشر في مناطق أوسلو.

برز لأول مرة في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة نخب سياسية واقتصادية جديدة تميزت باحتكارها للمناصب الإدارية والسياسية العليا في السلطة الفلسطينية، واحتكار بعضها للفرص الاستثمارية المتعددة التي سمحت بها المرحلة السياسية الجديدة. وزاوج بعض هؤلاء بين مواقعهم القيادية في منظمة التحرير والتنظيمات الفلسطينية المشاركة في السلطة الفلسطينية ومناصبهم السياسية في السلطة. ومنحهم ذلك فرصة السيطرة والتحكم بالموارد المالية والاقتصادية العامة

المتاحة لهذه السلطة (هلال، 2002: 78).

«والتقت مصالح هذه النخب مع توجهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات والمنظمات الدولية المانحة الداعية إلى أن التنمية قابلة للتحقق في ظل الاستعمار من خلال بناء مؤسسات الدولة على «أسس رشيدة»، وانطلاقا من مفاهيم الاقتصاد الليبرالي الجديد الذي اجتاحت معظم أرجاء العالم. وقد شملت سلطات هذه النخب على: توقيع اتفاقيات، والإشراف على تنفيذ مشاريع وتسجيل شركات، واستصدار تراخيص، وجباية الجمارك والضرائب المختلفة. كذلك ظهرت شريحة أخرى من هذه النخبة نشأت مع السلطة الوطنية وتم تعيينها من قبل رئيس السلطة، ونمى نفوذها على أرضية السعي إلى توفير موارد للسلطة خارج الرسوم والضرائب والجمارك وخارج سياسات واشتراطات المؤسسات والدول المانحة مثل مدراء شركات القطاع العام المسجلة كشركات خاصة (شركة الخدمات التجارية الفلسطينية) أو مدراء الهيئات الحكومية المنظمة في مجالات البترول والتبغ وغيرها. وتدريجيا ازداد قوة وتأثير بعض شرائح هذه النخب من خلال توظيف مواقعهم القيادية في السلطة الفلسطينية لإقامة شبكة واسعة من العلاقات الدولية والعربية والإسرائيلية لإنشاء مشاريع واستثمارات خاصة بهم، واستغلال المنح والمساعدات العربية والدولية لصالح بعض المشاريع التي تخدم مصالحها مباشرة وتعزز من مكانتها، في ظل غياب المأسسة والقوانين الناظمة والمساءلة الحقيقية، وهو ما أدى إلى اتساع دائرة الفساد المالي والإداري» (المالكي وآخرون، 2018).

تداخلت وتشابكت مصالح شرائح هذه الطبقة: الشريحة البيروقراطية وشريحة البرجوازية المحلية (كبار التجار والوكلاء ومالكي العقارات) في الضفة الغربية وقطاع غزة التي تشكلت أو تكيفت مع الظروف التي فرضها المستعمِر خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات. بالإضافة إلى كبار الرأسماليين في الخارج الذين شكلوا كتل اقتصادية تقوم بالاستثمار جزئيا في بعض القطاعات الاقتصادية وأقاموا شراكات مع السلطة الفلسطينية، خاصة في القطاعات التي تحقق معدلات ربح عالية، وفي حالات معينة جرى احتكار بعض القطاعات. «وقد شرعت هذه الشريحة الجديدة من كبار رؤوس الأموال في تنظيم نفسها وتشكيل رؤية خاصة بها وممارسة الضغوط على السلطة الوطنية الفلسطينية مستفيدة بذلك من تراجع مكانة السلطة السياسية وإمكانياتها الاقتصادية الهزيلة، ومستغلة المناخ الدولي السائد المنحاز لأيديولوجيا الليبرالية الجديدة الراعية لدور القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي لعمليات «التنمية». فقد مارست الدول المانحة ضغوطا متزايدة ومستمرة على السلطة لتوفير البيئة الملائمة لعمل هذا القطاع عبر

تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية الليبرالية في إطار مفاهيم الخصخصة وحرية التجارة والأسواق، دون الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاستعماري الذي يرزح تحته المجتمع الفلسطيني بأكمله» (المالكي، 2018).

والتغير الأبرز في هذا المجال يتمثل في: ولادة شرائح جديدة نتيجة آليات أوسلو، وضعف الخطاب المبني على التماثل والعدالة والتضامن الذي ميز مرحلة ما قبل أوسلو، لصالح خطاب وواقع جديد يقوم على إعلاء قيم الإنجاز الفردي والنجاح والمنافسة. وجود سقوف رسمها أوسلو والعلاقة مع المنظمات الاقتصادية الدولية والممولين الأجانب فيما يتعلق بسياسات/ ممارسات هذه الشرائح تجاه الانفكاك عن المستعمر ومقاومته من جهة، والتكافل والتضامن الاجتماعي فيما يخص التنظيم الداخلي للمجتمع؛ كما عملت هذه الشرائح على بناء تضامناتها الخاصة، في مسعى لتعزيز دورها ونفوذها. وتعاني هذه التضامنيات من تأثير الانقسام السياسي على فعلها، ومن جهة أخرى ما زال أثرها محدودا في مجال مجابهة شرذمة الاقتصاد والشرذمة الاجتماعية.

-2 تراجع دور وتأثير الطبقة الوسطى الحديثة رغم اتساع حجمها:

اتسع حجم الطبقة الوسطى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد نشوء السلطة الفلسطينية، نتيجة نشوء مؤسسات السلطة الفلسطينية ومؤسساتها شبه الدولانية، واتساع حجم المؤسسات غير الحكومية المحلية والأجنبية وتنوع نشاطاتها، ونشوء مؤسسات القطاع الخاص، الكبيرة والمتوسطة الحجم، بعد اتفاق أوسلو. وقد تسارع تكوين هذه الطبقة وتوسعها بفعل أربعة آليات للحراك الاجتماعي سادت في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العقود الماضية وتمثلت أساسا في: التعليم، والهجرة، والانتماء الحزبي (خاصة الانتماء إلى الحزب الحاكم كفتح أو حماس في قطاع غزة بعد الانقسام)، والموقع الإداري أو الإشرافي في القطاع الخاص (المالكي وآخرون، 2018).

ويمكن تقسيم الطبقة الوسطى حسب حداثة تشكلها إلى حديثة وقديمة. وتشمل الطبقة الوسطى الحديثة الفئات المهنية التالية: المشرعون، وموظفو الإدارة العليا (في القطاع الحكومي أو الخاص أو في المنظمات غير الحكومية)، والمتخصصون ومساعدوهم، والفنيون، والكتبة، والحرفيون الذين ينتجون لصالحهم دون استخدام عمالة مأجورة، وأصحاب المهن الحرة كالأطباء والمحامون والمهندسون، بالإضافة إلى المثقفين. وتشمل الطبقة الوسطى القديمة أصحاب الملكيات والتجارة المتوسطة والصغيرة، والصناعات والحرف المتوسطة، والوكلاء أو الوسطاء بين كبار ملاك الأراضي والفلاحين، إضافة إلى المثقفين التقليديين من علماء دين ومعلمين وقضاة وموظفين حكوميين. وتعتبر الطبقة الوسطى

القديمة أكثر محافظة، سياسيا واجتماعيا، من الطبقة الوسطى الحديثة.

ومع ذلك فقد تراجع دورها التحديثي والوطني الذي من المفترض أن تلعبه داخل المجتمع الفلسطيني حيث اتسمت بالضعف وغياب الهوية والثقافة والمشروع التحديثي الخاص بها. فالطبقة الوسطى طبقة مهمة عادة بفعل موقعها الاستراتيجي في الدولة، وبفعل دورها في التخطيط الاقتصادي، ودورها في الأحزاب، والاتحادات، والمنظمات غير الحكومية، وفي وسائل الإعلام وفي الإنتاج الثقافي والفكري بشكل عام. وتشكل نسبة كبيرة من القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، يقدرها البعض بخمسها. وتشمل هذه الطبقة طيف واسع وغير متجانس من المهن والحرف المرتبطة بدرجات متفاوتة من التعليم أو الثروة أو الدخل، لذلك تعتبر طبقة غير متجانسة بطبيعتها (هلال، 2006: 280-281).

تؤثر آليات توليد الطبقة الوسطى الحديثة في سماتها من حيث فكرها وممارساتها ودورها المجتمعي. فهي هجين من شرائح وفئات غير منسجمة اقتصاديا أو مهنيا، وتعيش واقع اجتماعي متمايز وظروف عمل مهنية مختلفة، وتفاوت في مستويات معيشتها. كما أن اختلاف الجذور العائلية والمناطقية لأفراد هذه الطبقة له تأثير كبير في خلق تباينات في التوجهات الفكرية والأيديولوجية لهذه الطبقة (فئات محافظة، وليبرالية أو معولمة أو شعبوية).

لقد ولدت مصاحبات أوسلو آليات تولد التوسع الكبير في هذه الطبقة، وفي الوقت ذاته ولدت تنوعا كبيرا في واقعها اليومي، ومستويات حياتها وشروط عملها، يؤدي بالضرورة إلى درجة استقطاب كبيرة في مواقفها الفكرية والأيديولوجية.

-3 الطبقة الكادحة: شرائح متعددة وتشتت في الأداء

تشكل قاعدة الهرم الطبقي، وتتكون من شرائح متعددة: عمالية، وفلاحية، وعمالية فلاحية (تجمع ما بين واقعها العمالي واستمرار روابطها الريفية).

وتعيش الشرائح العمالية واقعا متباينا من حيث شروط عملها، والامتيازات التي تحصل عليها في مواقع عملها. وتولد هذه الاختلافات تباينا في أولويات هذه الشرائح حسب مكان عملها، والقطاع الاقتصادي:

- الشريحة التي تعمل في الاقتصاد الصهيوني، وتجد نفسها في شروط عمل خاصة تجمع ما بين اضطهادها القومي واستغلالها الطبقي، وتعرضها للابتزاز من خلال تصاريح العمل.
- الشريحة التي تعمل في الاقتصاد المحلي، وهي تتمايز حسب منطقة عملها: غزة وضفة وقدس، وكذلك منطقة ج مقابل مناطق أ/ ب، المناطق التي عزلها الجدار.

من جانب آخر، فإن الشرائح العمالية تتنوع حسب الأنشطة الاقتصادية والقطاعات

الاقتصادية. فتختلف شروط العمل ما بين القطاع الحكومي، الذي توجد فيه حقوق وامتيازات عمل مختلفة عن المتوفرة في القطاع الخاص أو قطاع المؤسسات غير الحكومية أو المؤسسات الدولية. كما تتفاوت شروط عمل الشرائح العمالية حسب الأنشطة الاقتصادية، ما بين قطاع الخدمات الذي تتواجد فيه مؤسسات كبيرة من حيث عدد العاملين، والعاملين في قطاع الانشاءات، أو الصناعة أو القطاع الاقتصادي غير المنظم، حيث يغلب عليها العمل في مشروعات صغيرة الحجم وشروط عمل سيئة.

ويترتب على هذا التشظي في واقع المعاش اليومي للعمال، وما يتولد عنه من تمحور في تركيزها على الحقوق/ الامتيازات المتباينة التي تتمتع بها الفئات المختلفة، حيث تعطى الأولويات للحفاظ على هذه الحقوق/ الامتيازات وتنميتها. وهذه الحالة تولد تشظي في وعي الشرائح العمالية وفي ممارساتها. وقدمت حالة الاشتباك الطبقي التي رافقت الحراك ضد قانون الضمان الاجتماعي مثالا على هذه الحالة. ففي الوقت الذي خاض فيه الرأسمال هذه المواجهة بموقف واحد متماسك من خلال اتحاداتها المختلفة، عجزت تنظيمات العمال عن تقديم مثل هذا الموقف، وتناثرت مواقف العمال حسب تصوراتهم عن المكاسب التي يضمنها القانون لها أو يفقدها إياها.

ولم ترتق أشكال التنظيم الذاتي للعمال إلى مستوى مواجهة الآليات النابذة من خلال أساليب تنظيم وعمل تدفع وتعزز من آليات توحيد فعل هذه الشرائح في معاركها النقابية العامة. فقد كشف حراك الضمان الاجتماعي على انشداد الشرائح العمالية المختلفة إلى مصالحها اليومية المباشرة، ولم تستطع التنظيمات النقابية من الاستفادة من هذه الفرصة لتطوير عملها باتجاه بناء حركة نقابية عامة تتمحور حول القضايا الأساسية للعمال.

وبالنسبة للفلاحين، فقد أدت السياسات الاستعمارية، والسياسات العامة للحكومة الفلسطينية إلى إضعاف حضور هذه الشريحة من حيث العدد (تراجع نسبة العاملين في الزراعة، وتراجع دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أصبح يحتل دورا هامشيا في التشغيل وفي الناتج المحلي الإجمالي). كما أن هذه الشريحة مهمشة في السياسات العامة، وليس لها حضور فعلي على مستوى التنظيم الذاتي أو الفعل السياسي، أو الدفاع عن حقوقها. هذا رغم أن الأرض تشكل محور الصراع مع المستعمرين الصهاينة.

أما الشريحة العمالية الفلاحية فهي الأوسع، وهي تعيش حياة مزدوجة: فهي تعيش علاقات الاستغلال الرأسمالي في موقع العمل، وتحافظ على روابطها الريفية، وأحيانا على استثمارات ريفية تستخدمها كمصدر دخل ثانوي. وتشمل هذه الشريحة فئة واسعة من العاملين في الاقتصاد الصهيوني، والعاملين

في القطاع الخاص المحلي. وقد ساهم ضعف الهجرة الداخلية في تكريس مثل هذا الواقع، حيث تحولت العديد من القرى التي يغلب عليها الطابع العمالي إلى أماكن مبيت لفئات عمالية واسعة.

الوعي الزائف أم وعي يومي يتمحور حول «التحايل على المعاش»، ويرتبط بالوضع الوظيفي:

كيف يمكن فهم سلوكيات الشرائح العمالية المختلفة، أو سلوك شرائح الطبقة الكادحة؟

فهي من جهة منشدة إلى واقعها اليومي (من حيث شروط العمل والحقوق والامتيازات التي تحصل عليها)، ومن جهة أخرى تلجأ إلى طرق تأقلم مع ظروف عملها الصعبة هي أقرب إلى «التحايل على المعاش»، مثل التكتيكات التي يتبعها العاملون في الاقتصاد الصهيوني، وحرصهم على توفير شروط الحصول على تصريح العمل، بما في ذلك اللجوء إلى الرشاوى، أو اصطفاف البعض من العمال خلف المشغّل كما حصل في الحراك ضد الضمان الاجتماعي، أو مداهنة المشغّل، والخوف من العمل النقابي المنظم ..إلخ.

وتنطلق في ترجمة وعيها بشروط عملها وعلاقتها بالمشغّل (الرأسمالي) من تجربتها الخاصة على نطاق شروط عملها في المنشأة، وتعطي الأولوية لمصالحها الآنية، وأولها استمرارها في العمل في ظل معدلات بطالة استثنائية.

ولا تعطي هذه التكتيكات خيارات واعية، سواء في موقفها من القضايا الوطنية أو القضايا النقابية، وبهذا تقدم ممارسات متباينة في هذا المجال، فهي رغم حرصها على تصريح العمل تقدم المناضلين الأكثر شراسة في مواجهة المستعمر. وهي على العكس من خيارات الطبقة البرجوازية، التي تأتي ممارساتها وسياساتها تجاه المستعمر كخيارات واعية.

وفي هذا المجال فإن الطبقة البرجوازية وشرائح الطبقة الوسطى تتأثر بوعي في ممارساتها الوطنية والطبقية بالسقوف التي رسمتها مصالحها (شبكة علاقاتها مع الجهات الراعية لها، ضمان بيئة مناسبة لاستثماراتها وتعظيم ربحها). لذا تفرض على نفسها رقابة ذاتية لخياراتها في الانفكاك عن المستعمر ومقاومته، وفي خطابها وسلوكها الأيديولوجي حول الحقوق. ولا يخفى أن جزءا من آليات التأقلم التي تلجأ لها بعض فئات الطبقة الوسطى تأتي في إطار «التحايل على تحقيق مصالحها الآنية» دون أن يترتب على ذلك انحياز واعي لخيارات معينة في العلاقة مع المستعمر (على سبيل المثال علاقات المستوردين الصغار والمتوسطين مع مخلصي البضائع الإسرائيليين، وتهربهم الضريبي). من جانب آخر فإن هذه السقوف غير قائمة بالنسبة لشرائح الطبقة الكادحة المختلفة.

وهذا يتطلب من ممثلي الطبقة الكادحة

النقابيين والسياسيين تكثيف العمل على تجاوز حالة شرذمة وعي هذه الطبقة، والبحث عن آليات عمل تطور التنظيم الذاتي لهذه الشرائح، وتعظم من فعلها السياسي والاجتماعي.

1. وفي هذا المجال يصبح الخطاب الذي يتمحور حول الفساد التفافا على واقع أن هذا الفساد يمثل الممارسة الممكنة للطبقة العليا الحاكمة، في ظروف السيطرة الاستعمارية. فقبولها بدور التوسط ما بين المستعمر والشعب المستعمر يمثل أعلى درجات الفساد، والتي تجعل من ممارسات الفساد سلوكا مستساغا.

المصادر:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: النتائج النهائية- تقرير المنشآت. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، مسح القوى العاملة- التقرير السنوي 2018. رام الله، فلسطين.
- سعد، إيهاب (2015)، أثر التحويلات المالية على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس.
- عبد المعطي، عبد الباسط (2001). التحولات العالمية والتنظير للطبقات الاجتماعية فيعلم الاجتماع المعاصر. إضافات- كتاب غير دوري محكم، العدد الثالث.
- فرسخ، ليلى (2012). «من الهيمنة إلى الدمار: الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي». في سلطة الاقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تحرير ساري حنفي وعدي أوفير وميخال غيفوني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- المالكي، مجدي وآخرون (2018). تحولات المجتمع الفلسطيني منذ 1948. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس أ (2005). نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية. رام الله.

- معهـد أبحـاث السياسـات الاقتصاديـة الفلسـطيني- مـاس ب (2005). نحـو توظيـف أنجـع للمسـاعدات الخارجيـة المقدمـة للشـعب الفلسـطيني. رام اللـه.
- مواطـن (2012). نحـو قانـون ضمـان اجتماعـي لفلسـطين. رام اللـه: المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطيـة.
- هـلال، جميـل (2002). تكويـن النخبـة الفلسـطينية. رام اللـه - عمـان: المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطيـة-مواطـنومركـزالأردنالجديـدللدراسـات.
- هـلال، جميـل (2006). الطبقـة الوسـطى الفلسـطينية: بحـث فـي فوضـى الهويـة والمرجعيـة الثقافيـة. رام الله-بيـروت: مواطـن، المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطيـة ومؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية.
- Roy, SarA,(1999) "De-Development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo," Journal of Palestine Studies, 28, no. 3 (Spring 1999).